

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

زيادة الإنتاج بأقل معدل على مدار عام في شهر يوليو حيث شهد نمو الطلب الجديد تراجعاً حاداً

النتائج الأساسية:

- ضعف معدل إنتاج الأعمال التجارية الجديدة على مدار سبعة أشهر...
- ...ونتج عن ذلك تباطؤ نمو الإنتاج.
- نمو التوظيف يشهد زيادة طفيفة.

استمرت الشركات في السيطرة على أعباء العمل لديها خلال فترة الدراسة الأخيرة. كما هو موضح من خلال تراجع الأعمال غير المنجزة. وقد شهد تراكم الأعمال زيادة مرتين فقط على مدار الدراسة التي بدأت منذ عامين (أبريل ويونيو من هذا العام. إلا أنها هامشية حتى ذلك الحين).

زيادة متطلبات العمل، فضلاً عن التوقعات الخاصة بزيادة طلب السوق وازدياد تكاليف الإنتاج في المستقبل القريب. دفعت الشركات نحو الحصول على المزيد من الإمدادات من المواد الخام والبضائع نصف المصنعة في شهر يوليو. ومن ثم، استمرت الزيادة في المخزون من مستلزمات الإنتاج (وإن كان بمعدل أبطأ منذ شهر فبراير).

استمر تحسن أداء الموردين في شهر يوليو. ما حافظ على الاتجاه العام للدراسة. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل التحسن ضعيفاً بحسب المعايير التاريخية للدراسة.

وقد أدى نمو الإنتاج والأعمال التجارية الجديدة إلى زيادة التوظيف لدى القطاع الخاص الإماراتي خلال شهر يوليو. وقد وصل خلق الوظائف الجديدة إلى أعلى معدل له على مدار ثلاثة أشهر. مع زيادة معدل اكتساب العاملين الجدد لدى الشركات المتوسطة عنه لدى الشركات الصغيرة والكبيرة.

وقد تراجع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو. ما يعكس ضعف الزيادة في تكاليف التوظيف والشراء. وبالرغم من ذلك، فإن معدل الزيادة ظل قوياً مقارنة بمتوسط الدراسة العام. وقد ذكر أعضاء اللجنة أن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام هو السبب في الزيادة الأخيرة لتكاليف الشراء. في حين ارتفعت الأجور والرواتب لتعكس تحسن أداء العمل والحفاظ على الموظفين.

وقد قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بتمرير أعباء تكاليف الإنتاج المتزايدة إلى العملاء في شهر يوليو. ما أدى إلى زيادة الأسعار للشهر الثامن على التوالي. وبالرغم من ذلك، فإن الزيادة الأخيرة كانت الأقل وضوحاً في السلسلة الأخيرة.

استمرت أوضاع العمل لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط في التحسن مع بداية الربع الثالث. وفقاً لما أظهره مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) لمجموعة HSBC في الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت قراءته 53.3. وعلى الرغم من ذلك، فإن القراءة الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات (PMI™) قد تراجعت عن القراءة المسجلة في شهر يونيو والتي كانت 55.2 كما أنها كانت الأقل على مدار سبعة أشهر. وكان خلف تراجع المؤشر الرئيسي عمليات توسع أبطأ في الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون مستلزمات الإنتاج. وعلى الرغم، فقد شهد معدل نمو التوظيف صعوداً طفيفاً ووصل إلى أعلى معدلاته خلال ثلاثة أشهر.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب تم تصميمه لتقديم مقياس رقمي بسيط يعمل على تيسير عملية فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص غير العامل بالنفط.

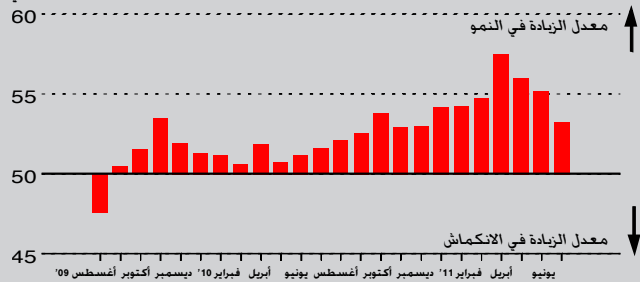
ونتيجة التراجع الحاد الذي شهده نمو الأعمال التجارية الجديدة الواردة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط منذ شهر يونيو. فقد وصل معدل النمو إلى أدنى مستوياته منذ شهر يوليو. وأشارت التقارير إلى أن قوة المنافسة وارتفاع أسعار البيع يتحملان جزءاً من المسؤولية عن ضعف التوسع. وبالرغم من ذلك، فقد سجل ما يزيد عن ربع المشاركين في الدراسة زيادة في حجم الأعمال التجارية الجديدة على مدار الشهر. مشيرين إلى تحسن أفضل في ظروف السوق. والمنافذ الجديدة للشركة وزيادة أعداد العملاء.

لقد ظل الطلب الأجنبي قوي خلال شهر يوليو. ما دعم زيادة أخرى في طلبات التصدير الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت وتيرة التوسع في التراجع عن ذروتها الأخيرة المسجلة في شهر مايو.

حيث شهد الإنتاج أبطأ زيادة له على مدار عام في شهر يوليو. ما يعكس ضعف اتجاه نمو الأعمال التجارية الجديدة. وقد سجلت الشركات الكبيرة زيادة أكثر وضوحاً في حجم النشاط عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (PMI™)

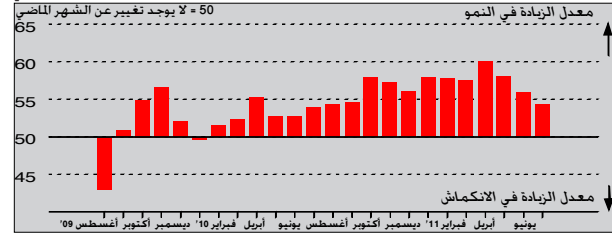
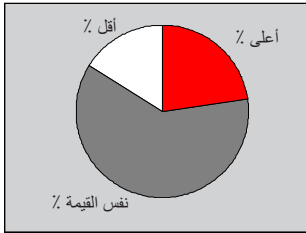
50 = لا يوجد تغيير عن الشهر الماضي



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers Index™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

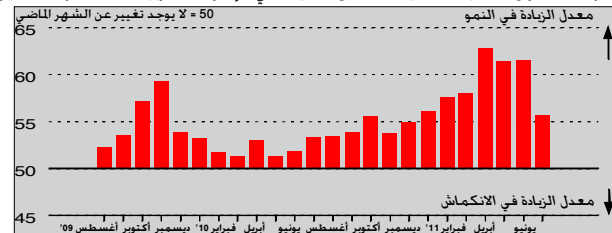
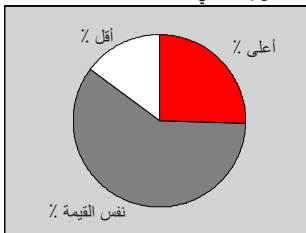
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



استمر الإنتاج لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط في التوسع مع بداية الربع الثالث. رغم تراجع معدل النمو بشكل كبير عن زيادتها القياسية المسجلة في شهر أبريل. وكانت الزيادة المسجلة في شهر يوليو هي الأضعف على مدار عام. ولكنها جاءت متنشابهة إلى حد كبير مع المتوسط العام للدراسة. وقد ربط أعضاء الدراسة زيادة النشاط بزيادة الأعمال التجارية الجديدة بشكل عام. ومن بين فئات الحجم الثلاثة، سجلت الشركات الكبيرة الزيادة الأقوى في حجم الإنتاج.

مؤشر الطلبات الجديدة

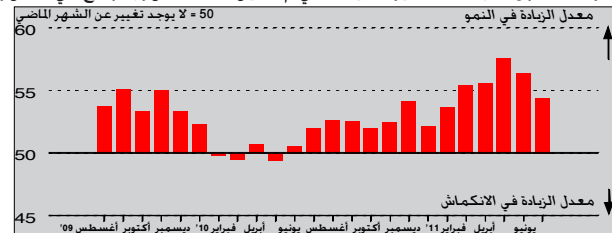
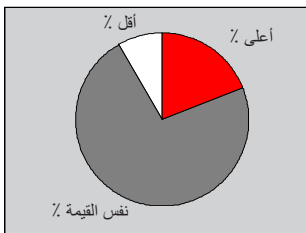
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا سمّت نقاط تقريبًا خلال شهر يوليو. ما يشير إلى تدفق أكثر ضعفًا للأعمال التجارية الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. وأشارت التقارير إلى أن التباطؤ يعكس في جانب منه المنافسة القوية وزيادة أسعار البيع. وبالرغم من ذلك، أشار ما يزيد عن ربع المشاركين في الدراسة إلى زيادة الأعمال التجارية الجديدة خلال الشهر. وقد أشير إلى تحسن أوضاع السوق ومناخ البيع الجديدة للشركات وزيادة أعداد العملاء على أنها أسباب النمو.

طلبات التصدير الجديدة

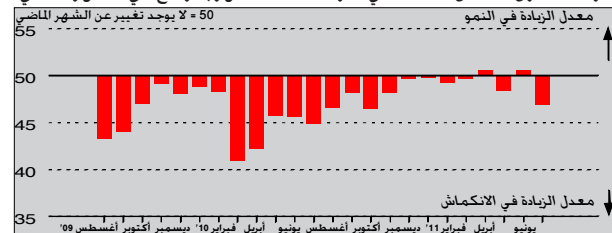
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت طلبات التصدير الجديدة المستلمة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط معدلات بطيئة خلال شهر يوليو. وكانت الزيادة الأخيرة هي الأقل وضوحًا منذ شهر فبراير. ولكنها ظلت أعلى من المتوسط العام للدراسة التي بدأت منذ عامين. وقد أبرز المشاركون في الدراسة التوسعات في الأسواق الأجنبية وأوضاع العمل المواتية في الدول المستوردة على أنها العوامل الرئيسية للطلب الخارجي.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

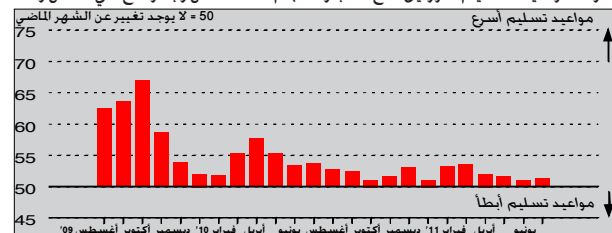
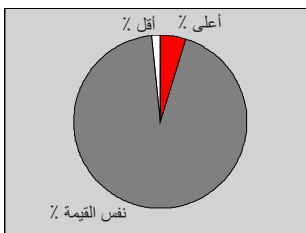
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ظل مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة الذي يتم تعديله دوريًا أدنى من المستوى الجايد 50.0 في شهر يوليو. حيث جاءت القراءة الأخيرة هي الأدنى على مدار تسعة أشهر وأشارت إلى تراجع ملحوظ في الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. كما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة جميعها تراجعًا في تراكم الأعمال خلال فترة الدراسة الأخيرة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

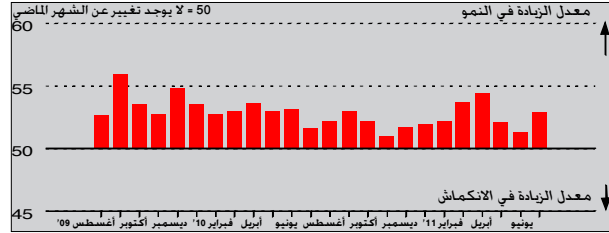
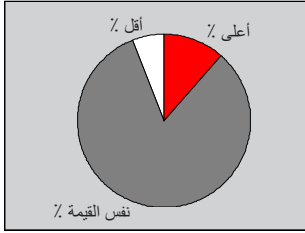
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط زيادة سرعة تسليم مستلزمات الإنتاج خلال شهر يوليو. ورغم الزيادة الطفيفة في معدل التحسن في أداء الموردين منذ شهر يونيو، إلا أنه ظل واحدًا من أبطأ المعدلات على مدار الدراسة. وكانت كفاءة الخدمة وقوة المنافسة هي الأسباب الرئيسية لسرعة التسليم، طبقًا لما أورده أعضاء اللجنة.

مؤشر التوظيف

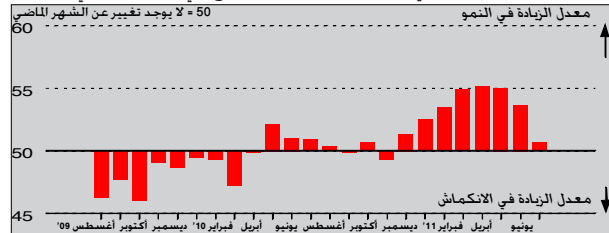
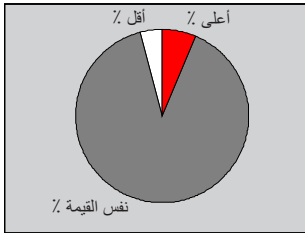
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نمو التوظيف لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط زيادة خلال شهر يوليو. حيث أشار أعضاء اللجنة بشكل متواتر إلى زيادة متطلبات العمل على أنها سبب في زيادة التوظيف. رغم أن العديد من الشركات ذكرت أنها كانت تعاني سابقاً من نقص أعداد الموظفين. وبحسب الحجم، قامت الشركات الكبيرة بزيادة أعداد العاملين لديها بمعدل أسرع من الشركات الصغيرة والكبيرة.

مؤشر أسعار الإنتاج

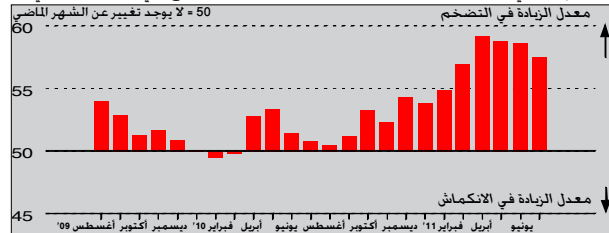
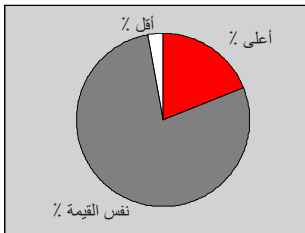
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشار مؤشر أسعار المنتجات الذي يتم تعديله دورياً والذي هبط ثلاث نقاط منذ شهر يونيو إلى تراجع ملحوظ في معدل تضخم الأسعار في كافة قطاعات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط خلال شهر يوليو. وجاءت الزيادة الأخيرة في أسعار البيع هي الأضعف خلال فترة الزيادة الحالية على المستمرة منذ ثمانية أشهر. وذكر المشاركون في الدراسة زيادة الأسعار تعكس زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

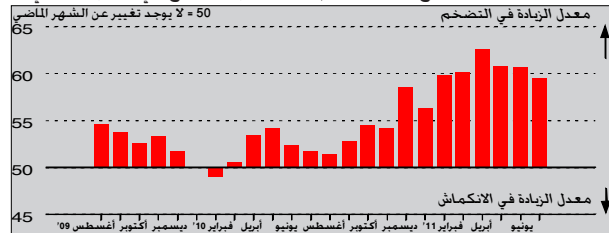
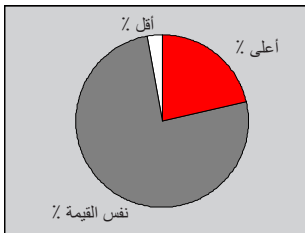
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط زيادة في بداية الربع الثالث. علاوة على ذلك، ظل التضخم مرتفعاً بالنسبة للاتجاه العام للدراسة. رغم تراجعها إلى أضعف معدل له على مدار أربعة أشهر. وتشير البيانات إلى أن المشتريات واصلت لعب الدور الأكبر في التأثير على الضغوط التضخمية التصاعدية على إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

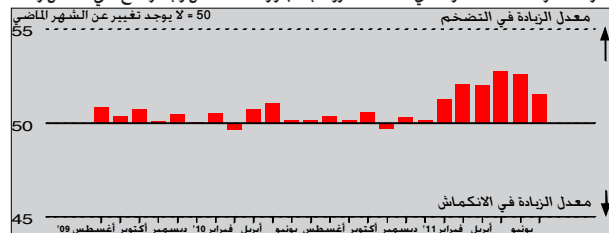
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد تضخم أسعار الشراء التي واجهتها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط اعتدالاً خلال فترة الدراسة الأخيرة. وبالرغم من ذلك، ظل معدل الزيادة حاد بحسب المعايير التاريخية للدراسة. حيث لاحظ أكثر من 21% من أعضاء اللجنة زيادة في متوسط أعباء تكاليف مستلزمات الإنتاج. في مقابل نسبة أقل من 3% لاحظت وجود تراجع. وقد أظهرت التقارير أن ارتفاع أسعار المواد الخام والوقود كانت المحركات الرئيسية للتضخم.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

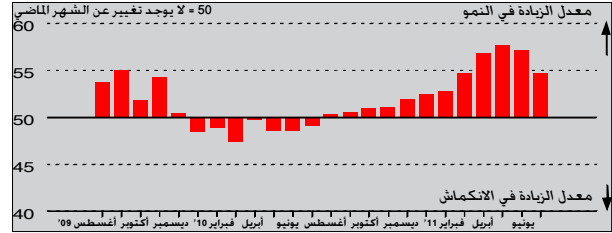
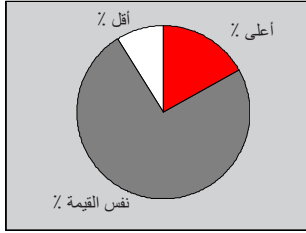
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة متوسط الرواتب والأجور التي يتم دفعها للعاملين خلال شهر يوليو. الأمر الذي يعكس تحسن أداء العمل والرغبة في الإبقاء على العاملين. وبذلك يكون قد تم تسجيل تضخم في تكاليف التوظيف في كل شهر على مدار الشهر الثمانية الأخيرة. وعلى الرغم، استمر معدل الزيادة في تراجعه عن الزيادة القياسية التي وصل إليها في شهر مايو.

مؤشر عروض الشراء

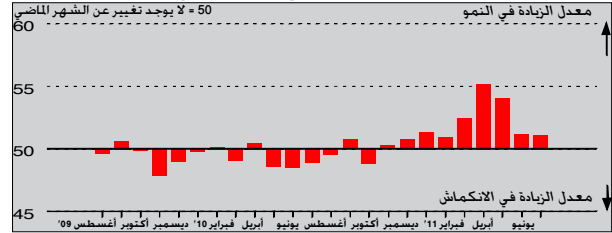
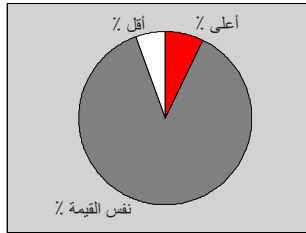
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



جاءت زيادة أنشطة الشراء خلال شهر يوليو لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط هي الأضعف على مدار خمسة أشهر. بما يعكس ضعف النمو في كل من الطلبات الجديدة والإنتاج. حيث قامت قرابة 17% من الشركات بزيادة المشتريات منذ شهر يونيو. معلقين على زيادة الطلب الجديد وتوقعات تحسن الطلب وقوة تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في المستقبل القريب.

مؤشر المخزون من المشتريات

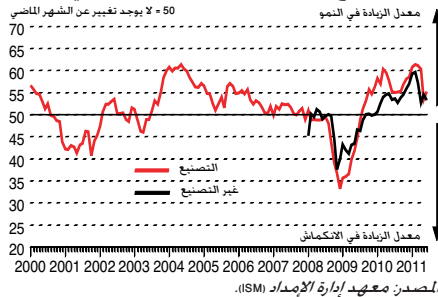
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



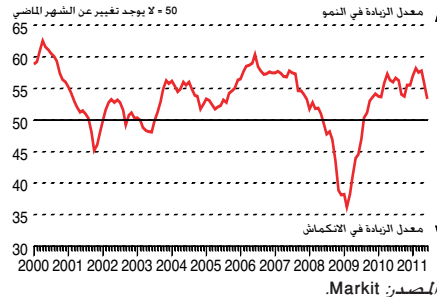
شهد مخزون مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط تراكمًا للشهر التاسع على التوالي خلال شهر يوليو. ورغم أن معدل الزيادة لم يشهد تغييرًا كبيرًا عن ذلك المسجل في شهر يونيو. إلا أنه كان الأضعف منذ شهر فبراير. حيث قامت الشركات المتوسطة والكبيرة بزيادة مستويات المخزون خلال فترة الدراسة الأخيرة. في حين أن الشركات الصغيرة سمحت لها بمزيد من التراجع.

مؤشرات PMI™ الدولية

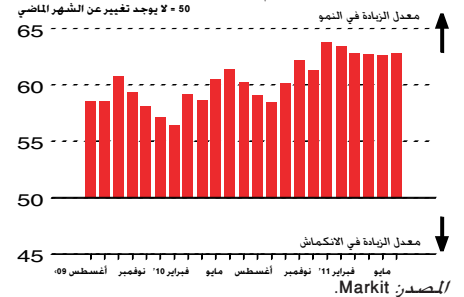
قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



بعد تراجع مؤشر مدراء المشتريات لمعهد التوريدات الأمريكي ISM لأدنى قراءة له على مدار 20 شهرًا في شهر مايو حيث سجل 53.5. ارتفعت قراءته في شهر يونيو ليسجل 53.5. مشيرًا إلى زيادة قوية في تحسن أوضاع العمل. في المقابل. شهد مؤشر معهد التوريدات الأمريكي ISM للقطاع غير الصناعي (NMI) خلال الشهر قراءة الأخيرة 53.3 منخفضة عن أعلى قراءة على مدار شهرين وهي القراءة المسجلة في شهر مايو والتي كانت 54.6. ورغم ذلك، فقد ظلت أعلى من المستوى الحادي 50.0 نقطة بشكل مريح.

هبط مؤشر الإنتاج المركب مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمنطقة اليورو من 55.8 في شهر مايو إلى 53.3 في شهر يونيو ليصل بذلك إلى أدنى مستوى له خلال عشرين شهرًا. وقد أظهر هذا الهبوط منذ شهر مايو التراجع الشهري الأقوى في معدل التوسع منذ شهر ديسمبر 2008. وقد هبط المؤشر هبوطًا حادًا منذ وصوله إلى أعلى مستوى له في شهر فبراير حيث كان قد سجل أعلى قراءة له على مدار أربعة أعوام ونصف.

صعد مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) للمملكة العربية السعودية HSBC SABB صعودًا هامشيًا في شهر يونيو. بعد تراجع على مدار الشهور الأربعة السابقة. وكانت القراءة الأخيرة 62.8 (بصعود عن قراءة شهر مايو 62.6) هي القراءة الأعلى منذ شهر مارس وأظهرت مزيدًا من التحسن القوي في ظروف التشغيل في كافة قطاعات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المثوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقًا لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.